مواقف الاطراف الاخرى المعنيّة بتسوية أزمة المنطقة، لا سيما في تحريك موقف الادارة الاميركية التي ظلت تغطي جمود دبلوماسيتها في منطقة الشرق الاوسط من طريق اختلاق المزيد من الاعتراضات على بعض الصيغ اللفظية المتعلقة بمواقف منظمة التحرير الفلسطينية من العملية السلمية.

ولعلّ في نتائج جمود التحرّك الاميركي بعض ما يفسّر النبرة المتشددة التي ظهرت في قرارات الدورة الثامنة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني، التي عقدت في الجزائر، في نيسان (ابريل) ١٩٨٧، وهي النبـرة التي بدت ضروريـة، في كل الاحوال، من اجل استعادة الوحدة الوطنية على الساحة الفلسطينية، وهو ما تحقّق، عملياً، خلال تلك الدورة.

وبشكل عام، يلاحظ ان رياح المتغيّرات التي هبّت على الصعيدين، الدولي والاقليمي، ظلت تسير في غير الاتجاه الذي تحتـاج اليـه الانـدفاعة السلمية التي قادتها منظمة التحرير الفلسطينية. فالسياسة التي اتبعها ميخائيل غورباتشيوف، منذ تسلّمه زمام السلطة في الاتحاد السوفياتي العام ١٩٨٥، ادّت الى تركيز الاهتمام العالمي على البحث في سبل لجم سباق التسلّح بين الجبارين، وهو ما اقتضى، عملياً، اغفالاً، ولو مؤقتاً، لقضايا النزاعات الاقليمية التي لم تجد «قمّة واشنطن» بين ريغان وغورباتشيوف، في كانون الاول (ديسمبر) ١٩٨٧، الوقت الكافي للخوض في تفاصيلها، حيث كان اهتمام القمّة مركزاً على ترتيب اتفاقية تخفيض التسلّح النووي، في حين اكتفى البيان الختامي، الذي صدر عن القمّـة، بالاشارة الى وجود «خلافات حادّة» بين الجانبين بشأن النزاعات الاقليمية، مع التنويه باتفاق الجانبين على اهمية تبادل المشاورات فيما بينهما، من اجل «مساعدة أطراف النزاعات الاقليمية على ايجاد حلول سلمية»[٣٣]. امّا على المستوى الاقليمي، فقد طغت هموم حرب الخليج بين العراق وايران على كل ما عداها من اهتمامات الرسميات العربية، وهو ما عبّرت عنه، بشكل خاص أجواء القمّة العربية غير العادية التي عقدت في عمّان (٨ ـ ١١/١١/١٩٨٧). وعلى الرغم من ان منظمة التحرير الفلسطينية نجحت في التصدي لأن لا تحصر مناقشات القمّة في بند واحد هو الحرب العراقية ـ الايرانية، واستطاعت ادراج الصراع العربي ـ الاسرائيلي بنداً خاصاً ومستقلاً على جدول اعمال القمّة جرياً على العادة المتّبعة في جميع القمم العربية السابقة، الّا ان مسار أعمال القمّة أظهر، بشكل واضح، ان موضوع حرب الخليج حافظ على أولويته بين اهتمامات المجتمعين، في حين لاحظت الاوساط المراقبة ان القضية الفلسطينية، في المؤتمر، افتقدت تلك الاولوية التي اتّسمت بها خلال القمم السابقة[٣٤].

في ظل هذه الاجـواء السائدة على الصعيدين، الدولي والاقليمي، جاء تفجّر انتفاضة الشعب الفلسطيني داخل الوطن المحتل، في أواخر العام ١٩٨٧، لكي يعيد قلب معادلات الصراع، التي استقرت بعد الغزو الاسرائيلي للاراضي اللبنانية، رأساً على عقب. واذا كان من الممكن القول، الآن، ان أبرز النتائج التي أسفرت عنها الانتفاضة الفلسطينية، على الصعيد السياسي، هي اعادة أزمة الشرق الاوسط الى مركز الاهتمام الدولي، والاقليمي، وذلك حين كشفت عن مأزق الوضع القائم وبيّنت استحالة استمراره، ووضعت، بالتالي، أطراف الصراع والقوى المعنيّة بتطوراته ازاء مسؤولياتها، فالواقع ان هذا التحوّل، الذي فرضته الانتفاضة، أتاح لمنظمة التحرير الفلسطينية ان تستعيد زمام المبادرة من جديد، وان تخطو الخطوة الحاسمة على طريق تطوير مبادرتها السلمية، التي اكتسبت، في ظل الظروف الجديدة، الحاحاً مضاعفاً، وتحوّلت الى خيار ضاغط من اجل تثمير النتائج التي أفرزتها الانتفاضة وتأطيرها في سياق فعل سياسي يعيد اطلاق مسيرة البحث في حل نهائي لأزمة الشرق الاوسط.